

نوفمبر 2018

ردم: 23180-9118

الحماية الإجتماعية غير القائمة على اشتراكات في سوريا: تحليل من خلال عدسة الطفل والإنصاف¹

مركز السياسة الدولي للنمو الشامل

وبسبب نفقات الرعاية الصحية الإضافية، تُصنّف الأسر التي بها أطفال من ذوي الإعاقة من بين الأسر الأكثر فقراً في البلاد. ولتحسين وضعهم، قدمت يونيسف برنامج تحويل نقدي لدعم الأسر التي بها أطفال ذوي إعاقات مُعقّدة في مناطق مختارة في عام 2016. وبالإضافة إلى التحويلات النقدية الشهرية، يُقدّم أخصائيو إجتماعيون من الجهات الخدمية العامة والمنظمات غير الحكومية المتخصصة على حدٍ سواء الدعم للمستفيدين من خلال إدارة الحالات وآليات الإحالة إلى الجهات الخدمية القائمة الأخرى. وفي منتصف عام 2017، تم إستهداف 4,500 طفل يعانون من إعاقات معقدة في حلب و 1,550 في اللاذقية. وتم تخصيص 2.5 مليون دولار أمريكي إلى حلب.

لقد أكدت مدة وشدة الصراع السوري على إلحاح وصول الحماية الإجتماعية إلى أكثر الناس ضعفاً في البلاد. وقد توقفت معظم البرامج التي تديرها الدولة، وتعتمد الآن نسبة كبيرة من السكان على الإنسانية المساعدة من أجل البقاء. ويتأثر الأطفال بشكل خاص بالحرب، كما يواجهون العديد من التحديات لحقوقهم الأساسية. وبالإضافة إلى زيادة المساعدات الفورية، من الضروري العمل من أجل إعادة تنشيط نظم ما قبل الأزمة، مثل الصندوق الوطني للمعونة الإجتماعية، وتعزيز الخصائص الحساسة لإحتياجات الأطفال مثلاً من خلال مشروطة يسيرة. ومن المهم أيضاً دمج برامج التحويلات النقدية الإنسانية للأطفال مع الخدمات الإجتماعية القائمة، كما هو الحال في حالة تمويل يونيسف برنامج التحويلات النقدية، لضمان إنتقال سلس إلى أيدي السلطات العامة عندما تسمح الظروف.

ملاحظة: 1. هذه الرسالة القصيرة مُستقاة من دراسة شاملة تم إعدادها بالشراكة بين مركز السياسة الدولي للنمو الشامل، ويونيسف - المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وجميع البيانات تم الرجوع إليها بدقة ويمكن الإطلاع عليها في التقرير الكامل:

Machado, A. C., C. Bilo, R. G. Osorio, and F.V. Soares. 2018. Overview of Non-contributory Social Protection Programmes in the Middle East and North Africa (MENA) Region through a Child and Equity Lens. Brasília and Amman: International Policy Centre for Inclusive Growth and UNICEF Regional Office for the Middle East and North Africa: <<https://goo.gl/QfmKwK>>.

تشارك سوريا في حدودها مع تركيا والعراق والأردن وإسرائيل ولبنان. وفي عام 2016 بلغ عدد سكان سوريا 18.4 مليون نسمة، نصفهم تقريباً (8.2 مليون) هم دون سن 18 سنة، و 2 مليون طفل دون سن الخامسة. وفي عام 2010، كانت قيمة مؤشر التنمية البشرية لسوريا 0.646، مما وضعها في فئة "التنمية البشرية المتوسطة". ومع ذلك، منذ بداية الحرب الأهلية في عام 2011، تدهور مستوى المعيشة والحالة الأمنية بشكل مطرد، وانخفض مؤشر التنمية البشرية إلى 0.536 في عام 2015. وعلاوة على ذلك، إنخفضت بشدة مستويات الدخل: 85.5 في المائة من السكان يعيشون الآن في فقر، و 69.3 في المائة من السكان يعيشون في فقر مدقع، غير قادرين على تأمين المواد الغذائية وغير الغذائية الأساسية اللازمة للبقاء على قيد الحياة.

وتسببت الحرب في أكثر من 250,000 حالة وفاة (حتى أوائل عام 2017) ويقدر أن 1.2 مليوناً من السكان أصيبوا، وأن أكثر من 6.3 مليوناً نزحوا داخلياً، وأن أكثر من 4.9 مليوناً أُجبروا على الهروب من البلاد. وقد أدى هذا إلى مد الأزمة الإنسانية إلى الدول المجاورة مثل الأردن ولبنان. فنحو 13.5 مليون شخص، بما في ذلك 5.8 مليون طفل، هم في حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية. ويعيش العديد منهم في مناطق يصعب الوصول إليها أو مناطق محاصرة، مما يجعل تقديم المساعدات الإنسانية في غاية الصعوبة. وبجانب المعاناة الجسدية والنفسية الناجمة عن إنتشار العنف، يتأثر الأطفال بالتجنيد القسري في الجماعات المسلحة، والنزوح، وزواج الأطفال، وعمالة الأطفال، فضلاً عن عدم الوصول إلى خدمات التعليم والصحة.

وقبل الحرب - بين عامي 2005 و 2010 - شهدت سوريا نمواً إقتصادياً سريعاً وأجريت الإصلاحات تحررية للتحوّل من إقتصاد تهيمن عليه الدولة نحو إقتصاد السوق الإجتماعي. وقد دعت الخطة الخمسية (2006-2010) إلى "عقد إجتماعي جديد" وإستهدفت توسيع تغطية التأمين الإجتماعي وتعزيز شبكات الأمان الإجتماعي. وبالإضافة إلى النظم القائمة على الإشتراكات مثل صندوق معاشات تقاعد العاملين في القطاع العام، والمؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية، إعتادت الحكومة تقديم برامج مساعدات إجتماعية من خلال وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل، وتقديم العديد من مخططات الدعم (للجنة الأوروبية 2009). ومع زيادة النفقات العسكرية وعجز العامة إنخفضت بشكل ملحوظ الإنفاق على برامج الدعم مما أدى بدوره إلى المساهمة في إرتفاع أسعار السلع بنسبة أكثر من 20 في المائة في عام 2015 وحده.

وفي عام 2007 أعلنت الحكومة عن إحداث الصندوق الوطني للمعونة الإجتماعية، وهو برنامج للتحويلات النقدية يهدف إلى حماية الأسر ذات الدخل المنخفض من خلال المعونة الدورية وتعزيز تنمية رأس المال البشري. ولتحديد المستفيدين، يتم الجمع بين إختبار سبل المعيشة وبين بعض أنواع الإستهداف الجغرافية والقنوي. وقد وضع البرنامج تصوراً لإحداث تدريجي للمشروطة ذات الصلة بالأطفال لضمان المواظبة على الدراسة والفحوصات الصحية المنتظمة وتحسين الإلمام بالقراءة والكتابة. وقد تم صرف أول الدفعات فقط في عام 2011، ليصل إلى 439,000 أسرة. وقد تم إيقاف البرنامج بعد إنتفاضات عام 2011، وتضرر بشدة نظام الحماية الإجتماعية القائم بأكمله. وتجري مناقشات حول تكيف الصندوق الوطني للمعونة الإجتماعية إلى حالة ما بعد الأزمة.

بالإضافة إلى ذلك، أدارت وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل ومديرية الشؤون الإجتماعية برنامج تحويل نقدي ممول من الحكومة للأشخاص ذوي الإعاقة. وصُرفت بدلات شهرية قدرها 3000 ليرة سورية للشخص الواحد للأسر التي بها أشخاص يعانون من الشلل الدماغي، بما في ذلك الأطفال.